المشهد الفلسطيني الراهن

الباب السادس

الثقافة

obeikan.com

obeikan.com

الحديث عن مفهوم محدد للثقافة، أمر يفتقر للسهولة، خاصة في عصرنا هذا الذي تتهاوى فيه كثير من النظم والأفكار والقواعد المعرفية، فهي ليست موضوعا علميا واحدا، بل هي مجموعة من العلوم الاجتماعية والتاريخية والفلسفية تتشابك معا في نسيج كلي مع ما توصلت إليه ثورة المعلومات والاتصالات والإنترنت والتكنولوجيا والعلوم المتقدمة، مضافا إليها الإنسان صانع هذه الثقافة ومبدعها ومتلقيها، فالثقافة جملة ما يبدعه المجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الروحية الأخرى من أجل استخدامها في حل مشكلات التقدم العلمي، أو هي «مجمل ألوان النشاط العملي والعلمي للإنسان والمجتمع وكذلك نتائج هذا النشاط، بارتباطه بأشكال الوعي الاجتماعي : الفلسفة، العلم، الأيديولوجيا، الأخلاق، الدين، الفن التي سيصيبها –فيما نعتقد– تغيرا عميقا بسبب هذه التطورات والمتغيرات النوعية الهائلة في البنية الثقافية على الصعيد الإنساني، منذ العقود الأخيرة للقرن العشرين والى اليوم في سياق هذا التطور المتسارع للعلوم والتقانة أو تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع .

على أي حال، الثقافة كانت وستظل عنوان الوجود المجتمعي في مرحلة محددة – أو أكثر– من مراحل التطور، تعكس طريقة أو أسلوب النشاط الإنساني الاجتماعي، وعاداته وتقاليده وأعرافه وقيمه ومعتقداته وتصوراته تجاه الخير أو الشر أو باتجاه عالم الغيب وعالم الواقع، فالثقافة ثمرة هذا النشاط المادي والروحي للمجتمع الذي يتحدد مستوى تطوره بطبيعة النمط (أو الأنماط) الاجتماعي السائد فيه .

وفي عصرنا الراهن فإن الثقافة كلمة تطلق على قيم المجتمع، وسلوكياته وأهدافه ونظمه الاجتماعية وقواعده الاقتصادية، وعلاقاته الإنتاجية السائدة بين أفراده، وما

تفرزه هذه العلاقات من علاقات اجتماعية متباينة، وإلى جانب كل ذلك، فإن الثقافة تطلق أيضاً على جميع الأفعال والمتغيرات التي تعطي المجتمع طابعاً خاصاً بما في ذلك طريقته في النظر إلى الحياة أو التعامل معها .

بهذا المفهوم «الثقافي» يمكن التأكيد بأن العلاقات الاقتصادية جزء من النمط الثقافي العام، و لعل نمط الاستهلاك السائد في ظروف العولمة الرأسمالية الراهنة، خير مثال على بشاعة رأس المال المعولم، الذي يتعاطى مع المجتمع البشري كله، كوجود «مسلوب الإرادة» محكوم لقوة رأس المال التي تسعى إلى التحكم في مصائر الشعوب والأفراد دون أي اعتبار لجوع الملايين من البشر، ودون أي اعتبار لاغتصاب الحقوق والعدوان واضطهاد الشعوب والاستيلاء على مقدراتها من أجل تحقيق هدفها الوحيد : تسهيل سير عملية التوسع والتراكم الرأسمالي ضمانا لمقومات القوة لدى الطغمة الحاكمة في بلدان المركز الرأسمالي، وحليفتها إسرائيل والحركة الصهيونية في بلادنا، ولئن نجحت هذه القوة الرأسمالية المعولمة، وحليفتها وركيزتها إسرائيل والحركة الصهيونية في بلادنا، في فرض «ثقافة السلام» أو الاستسلام والتطبيع عبر اتفاقات كامب ديفيد، وأوسلو، ووادي عربة من جهة، وعبر إضعاف العمل السياسي-الاجتماعي والثقافي الطليعي والجماهيري العربي وتراجع فاعليته الاجتماعية لحساب مفاهيم التخلف والليبرالية الهابطة والخصخصة والاستهلاك، فليس معنى ذلك نهاية أو موت النقيض، الإنساني، الاشتراكي، بالعكس تماما، إنه يعني المزيد من المعاناة والحرمان والفقر والتبعية، ويعنى المزيد من الانهيارات والتراجعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكلها مظاهر تصيب بالضرر البالغ والمباشر مصالح الجماهير الشعبية وتضاعف همومها ومعاناتها، بحيث يصبح استمرار هذه الأحوال في إطار «ثقافة السلام» أو ثقافة الاستهلاك والتبعية والخصخصة، والسياسات الليبرالية، أمرا إكراهيا بصورة مطلقة، لا يمكن أن

يتوافق مع تطلعات الأغلبية الساحقة من الجماهير للخلاص والانعتاق، عبر قوى التغيير والتحديث التي يجب ان تجد في مثل هذا المناخ فرصتها في تجديد ذاتها وتفعيل قواها المنظمة، وتحديث فكرها الإنساني الاشتراكي المدرك لحقائق الواقع العربي أولا، وحاجته الى الثورة في الثقافة والفكر على قاعدة الهوية العربية دون سواها ثانيا، والثورة الديمقراطية الاجتماعية ثالثا ومواكبة متطلبات العلم وثورة المعلومات والتكنولوجيا رابعا، وتسخير نشاط هذه الحقائق عبر الإطار السياسي الوطني والقومي –الذي يقوم على أولوية مصالح الأغلبية الساحقة من الجماهير أو الطبقات الكادحة الفقيرة، كمحور وحيد في منظومتنا الفكرية الاشتراكية المتجددة، النقيضة لمنظومة التخلف بكل صوره وأدواته من جهة، والليبرالية وهيمنة العولمة من جهة أخرى .

وهنا بالضبط تكمن مهمة المثقف الملتزم في فلسطين أو في سائر أقطار الوطن العربي، التي لا تقوم على تبرير الوضع القائم وإضفاء الشرعية السياسية أو الفكرية عليه، بل ممارسة النقد الجذري لما هو كائن التزاما بما ينبغي أن يكون وفق قواعد ومنهجية تحديث العلم والوعي التنويري الاجتماعي عبر تغيير العلاقات الاجتماعية السائدة، فالمثقف الحزبي الماركسي الملتزم –في رأينا– هو الشخصية المفكرة على نحو نقدي، إذ أن الماركسية هنا هي شرط للمثقف باعتبارها أعلى أشكال الفلسفة العلمية النقدية التغييرية، فهي تنقل السياسة –كما يقول مهدي عامل– من السر إلى العلن لتصبح فعلا اجتماعيا ينقض ويجابه الاحتكار والظلم بكل أشكاله الوطنية والطبقية، والسياسة بهذا المعنى، الماركسي، صراع شامل بين طبقتين أساسيتين– المستغلين والمستغلين– هذا الصراع يشمل السلطة والاقتصاد والعلوم والثقافة عموما، والأيديولوجيا بصورة خاصة باعتبارها –كما يقول ماركس– القاعدة التي يستطيع الناس من خلالها أن يعوا حقيقة الصراع من حولهم وأن يشتركوا في

مباشرته لتغيير واقعهم .

١ـ الحالة الثقافية في فلسطين :

مع إقرارنا باستمرار تراكم عوامل الأزمة الشمولية أو البنيوية بأبعادها التاريخية، والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في بلادنا، فإن تشخيص أزمة الثقافة الفلسطينية –كجزء عضوي من الثقافة العربية– لا يعدو أن يكون توصيفًا لوجه من وجوه تلك الأزمة، وهو وجه لم يكن قادرا، طوال التاريخ الحديث والمعاصر –عبر هياكله وشخوصه– على تفعيل أدواته الثقافية أو المعرفية تفعيلا رائدا رئيسا في السياق التحرري والنهضوي إن على الصعيد القطري أو على الصعيد القومي العام . فالفجوة تزداد اتساعًا بين المثقف والواقع، بحيث يتبدى أن المثقف في واد والواقع في واد آخر .

وقد نتفق على أن هذا المشهد الثقافي المأزوم يعود إلى عوامل موضوعية ترتبط بعملية التطور الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي الأبوية المشوهة لمجتمعاتنا العربية ، التي رسَّخت –عبر الأنظمة أو المؤسسة الحاكمة– مفاهيم وأدوات السيطرة والاستبداد والخضوع في سياق إعادة إنتاج التخلف والتبعية التي دفعت بدورها إلى مزيد من التهميش والفقر والحرمان لجماهيرنا ، ومزيد من التفتت والنزعات المدمرة ذات الطابع العصبوي العشائري والحمائلي والفئوي والطائفي وغير ذلك من العصبيات الموروثة والمستحدثة بمختلف أشكالها وأجهزتها .

هذه العوامل الموضوعية، لم تكن معزولة عن أدواتها أو روافعها الذاتية المتمثلة في أولئك المثقفين الذين صاغتهم الأنظمة أو المؤسسة الحاكمة أو بلدان المراكز الرأسمالية، لتبرير الوضع القائم وإضفاء شكل باهت من الشرعية السياسية أو الأيديولوجية عليه، في سياق ثقافة السيطرة والخضوع والتطبيع، التي أصبحت تبرر ثقافة السلطة بديلا لسلطة الثقافة، انسجامًا مع مفهوم دولة السلطة الذي ترسخ في

بلادنا خلال الخمس عشرة سنوات العجاف الماضية بديلا لمفهوم سلطة الدولة .

وبالرغم من هذا المشهد المأزوم، فإننا لا يمكن أن نتجاهل رؤية جماهيرنا الشعبية، عبر وعيها العفوي وهمومها اليومية، لجوانب هذا المشهد وضغوطاته وتأثيراته السلبية والايجابية عليها، فهذه الجماهير –أولا وأخيرا– هي التي دفعت وتدفع الثمن الباهظ جدا لكل نتائج هذا المشهد أو المسار الراهن للسلطة في بلادنا –كما للنظام العربي برمته– سواء على صعيد المقاومة والمجابهة أو على صعيد التفكك والإحباط الاجتماعي والسياسي الداخلي، هذه الثنائية المتناقضة أو المفارقة هي ولا شك، ناتجة عن الظروف التي عايشتها جماهيرنا الشعبية –منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا، في صراعها ومجابهتها الشجاعة للعدو الصهيوني والقوى الاستعمارية والإمبريالية من جهة وفي خضوعها لنظام القهر الطبقي والاستبداد والتخلف الداخلي من جهة أخرى .

فالظروف التي سادت طوال الخمسة عشر عامًا الماضية، وفي ظل سيطرة أجهزة أو دولة السلطة –بديلا لسلطة الدولة– لاحظنا وعايشنا كثيرا من مظاهر الهبوط والتراجع السياسي والثقافي والمجتمعي حيث بات ممكنا، تفكك الكل إلى أجزاء، فأصبح الانتماء الجهوي بديلا عن المواطنة، في مناخ عام تسوده روح الإحباط والنفاق والثقافة الهابطة بديلا لروح المقاومة والشجاعة وثقافة المقاومة والتغيير، فقد استطاعت هذه السلطة الفردية المحكومة بمصالح وآليات البيروقراطية المتحالفة مع الشرائح الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية وكبار الملاك من أصحاب الثروات القديمة والمستحدثة، أن ترد المجتمع الفلسطيني –في معظمه– إلى وضع الرعية المستسلمة أو الخاضعة أو المستفيدة، وهو وضع لا ينتج سوى مجتمعا مسكونا بالذل أو الإحباط أو القلق، لا سياسة ولا ثقافة فيه سوى سياسة التطبيع وثقافة الأجهزة ورموز التخلف العائلي والحمائلي والجهوي والمناطقي التي مهدت

لبدايات انقسام مجتمعي عميق وكريه بتفريعاته أو عناوينه المتباينة –الخافتة أو المستترة حتى اللحظة– تتوزع بين لاجئ ومواطن وعائد ومقيم في إطار الانقسام الاجتماعي الداخلي الخطير الذي يتناول الحديث عن مجتمع في الضفة وآخر في قطاع غزة .

في هذه الأحوال السياسية والمجتمعية والثقافية الهابطة وبسبب ضغوطاتها، أصبح مجتمعنا خلال هذه السنوات التسع في حالة كاد الحلم فيها أن يغيب، حينما اختلط فيها المعلوم بالمجهول بسبب عمق ضبابية الحاضر وغياب الرؤية والوضوح لمعالم المستقبل وهي حالة لا نعتقد أن شعبنا سبق له أن عاش مثلها في كل تاريخه الحديث والمعاصر .

أيضا وفي ظل هذه الأحوال، أصبحت مفاهيم الانفتاح والليبرالية –لدى النخبة– مقبولة وجائزة ومرحبا بها في عالم ثقافة السلام التي تروج لها بعض المنظمات غير الحكومية، كما في عالم الاقتصاد والسوق .

ولكن رغم كل ضغوطات هذا المسار أو الرسم البياني الهابط طوال السنوات التسع المنصرمة، ورغم اتساع الهوة بين شعبنا من جهة وقيادته في السلطة من جهة أخرى، لم يفقد هذا الشعب وعيه الوطني العفوي، ولم يستسلم رغم كل مظاهر الإحباط واليأس من حوله، واستطاع التعبير عن كوامنه الداخلية بصور ووسائل مختلفة، تراوحت بين النكتة السياسية والحديث عن رموز الفساد وتداول المنشور السري، وكان كل ذلك مظهرًا من مظاهر الثقافة الشعبية في قاع المجتمع في مواجهة ثقافة السلطة وممارساتها .

ومع تفاقم أزمة التسوية السياسية ووصولها إلى المأزق الذي تفجَّر عبر انتفاضة أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ ، برز دور جماهيرنا الشعبية الكادحة في التصدي للعدوان الصهيوني وفي التمسك والثبات والتضحية دفاعا عن المشروع الوطني الفلسطيني، هذه الجماهير التي أكدت من جديد على وحدة الأرض والشعب والقضية كقاعدة

مادية للفكرة التوحيدية لثقافة المقاومة المرتبطة حاضرًا ومستقبلاً بالثقافة القومية وركائزها الفكرية التوحيدية، كمناخ عام، أو صحوة، أو وعي جديد بضرورة خلق المسار النقيض لمسار ما قبل الانتفاضة، ليس في الإطار السياسي-الاجتماعي الفلسطيني فحسب، وإنما أيضًا في الإطار السياسي-الاجتماعي العربي المحيط، فاعتمادا على هذا المناخ الذي ولّدته انتفاضة جماهيرنا الشعبية الفلسطينية، يجب التوقف أمام منعطفاته ومادياته المستقبلية بهدف المزيد من الفعل المقاوم في مواجهة العدو الصهيوني من جهة، وباتجاه تغيير الأوضاع الداخلية الهابطة من جهة أخرى، وكذلك المزيد من إعمال العقل السياسي في المتابعة المثابرة لكافة التفاصيل والمعطيات والعوامل الداخلية والخارجية، للتوقف الواعي وإعادة النظر فيما يجري لمحاولة الوصول الى المعادلات الجديدة التي يجب أن نقوم بصياغتها وفق المتغيرات المتسارعة والبطيئة من حولنا، لكي نحول دون الجمود أو التسيب، ولكي نحدد الصيغ والعلاقات بين ما هو خاص أو قطري، وبين ما هو عام أو قومي، حيث نمتلك الوضوح في كيفية التصرف تجاه الواقع المتغير، فالانتفاضة بما هي عليه، خلقت مناخا نحو تفعيل وترسيخ أهدافنا الوطنية الديمقراطية، بمثل ما خلقت مناخا وجسرا للسلطة الفلسطينية نحو أهداف أو غايات لا تتطابق مع أهدافنا بأي صورة من الصور، رغم تقاطعها في هذا الجانب أو ذاك، وهنا تتبدى أهمية دورنا، وعبء مسئوليتنا في استمرار ثقافة المقاومة والفكرة التوحيدية التي طرحتها الانتفاضة، ببعديها الفلسطيني والعربي حقا، بما يحول دون ان تتحول الانتفاضة إلى حلقة مغلقة من حلقات نضال شعبنا لا يمكنها ان تتصل أو تتواصل مع ما بعدها من حلقات وذلك يحتم علينا إدراك حجم هذه المسئولية، وإدراك طبيعة ذلك الدور المستند إلى رفض الاستسلام لهذا الواقع، والبحث عن عوامل النهوض للقوة الجماهيرية الفلسطينية والعربية، وإعادة الاعتبار للعمل السياسي المنظَّم الذي يحفز

الجماهير الشعبية للاهتمام والتفاعل بالقضايا الوطنية والمجتمعية العامة في إطار متداخل وموحد، وكذلك العمل على إعادة الاعتبار للفكر القومي العربي في صيغته المتجددة المتوافقة مع متطلبات العصر الجديد الراهن، وذلك كله مرهون بدور القوى الديمقراطية عموماً وقوى اليسار خصوصاً، في إعادة وصل ما انقطع في علاقة السياسة بالثقافة، بمعنى التفاعل بين الوعي الطليعي والوعي العفوي بما يتيح إنتاج عمل معرفي سياسي ثقافي مرتبط بصورة مباشرة بالواقع المعاش، يملك القدرة على فهم واستيعاب وتغيير هذا الواقع دون الرضوخ لسوداويته أو تعقيداته التي تعمقت خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، بحيث بات أحد أهم أوجه أزمة ثقافتنا الراهنة يتمثل في غياب الدور الاستراتيجي الفعال لأحزاب التيار الديمقراطي عموما، والقوى اليسارية بصورة خاصة في ممارسة الوعي – المتجدد والمعاصر- الثقافي والأيديولوجي، ومن ثم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجماهير، عبر دور مركزي ريادي يحدد مسيرة ومسار الحركة الجماهيرية والنقابات والمنظمات الأهلية غير المرتبطة ببرامج حكومات مراكز الرأسمالية العالمية، هذه الرؤية قد تثير خلافا إشكاليا مع بعض مثقفينا في هذه المرحلة، ممن يراهنون بشكل أحادى على البعد الثقافي النخبوي المجرد سواء عبر استقلاليه فردية أو دور ذاتي خالص في منظمات أجنبية تستهدف –وفق برامج محدده سلفا- تحجيم العلاقة بين الحزب والمثقف، خاصة في أوساط اليسار الفلسطيني (والعربي عموما) لحرفها عن منطلقاتها الثقافية والأيديولوجية لحساب ثقافة الهبوط باسم الليبرالية والانفتاح والديمقراطية الشكلية وحقوق الإنسان أو أي عنوان آخر تحت هذه الأغطية طالما تحقق هدف انسلاخ هذه المنظمات غير الحكومية وعدم ارتباطها المباشر بأي حزب من الأحزاب الديمقراطية والقومية التقدمية المناهضة لثقافة الليبرالية والانفتاح، بما يؤكد تقييم المفكر العربي سمير أمين الذي اعتبر أن «الطفرة في المنظمات غير

الحكومية تتجاوب إلى حد كبير مع إستراتيجية العولمة الهادفة إلى عدم تسييس شعوب العالم، وهي انسجام أو إعادة تنظيم لإدارة المجتمع من قبل القوى المسيطرة» .

وفي هذا السياق فإننا لا يمكن أن نغفل دور بعض المثقفين الذين يحاولون الإسهام بدورهم عبر إبداعهم الثقافي أو المعرفي الخاص، رغم وعينا بأهمية تواصل و تشابك الإبداع المعرفي الخاص بالبعد العام أو الإطار الجمعي مع إدراكنا الواعي أيضاً أن تطور الأوضاع الثقافية والاجتماعية باتجاه مصالح الجماهير الشعبية مرهون بدورنا في تفعيل التيار الديمقراطي كقطب ثالث، وقيادته واتساع سيطرته بصورة منظمة في داخل الوعي الثقافي الشعبي العفوي أو الاعتيادي بما يجعل من هذا التيار قوة جماهيرية مؤثرة قادرة على تحجيم وإضعاف الشرائح الطبقية الكومبرادورية والبيروقراطية والطفيلية السائدة اقتصادياً من جهة، وإلغاء دورها المهيمن على الصعيد السياسي والثقافي من جهة أخرى .

٢ـ أبرز المظاهر المجتمعية – الثقافية خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة :

١ – إن التطور الاجتماعي – الثقافي خلال هذه الفترة، قاد بصورة تراكمية متسارعة عموماً، العديد من الجماعات و الأفراد عبر حراك اجتماعي مفاجئ وغير طبيعي نقلهم من حالة الانتماء إلى القاعدة الشعبية ، بالمعنى الاجتماعي والسياسي الوطني، إلى الانتماء الشرائح أو «الطبقة» النقيض، عبر امتلاكهم غير المشروع، الطفيلي، لثروات طارئة أو مستحدثة دفعت بهم إلى تغيير نوعي سالب في مسارهم السياسي من جهة، وتغيير نمط حياتهم وسلوكياتهم بما يتوافق مع أوضاعهم الجديدة الطارئة من جهة أخرى .

٢ – تزايدت مظاهر التخلف الاجتماعي بصورة غير مسبوقة، خلال تلك المرحلة القصيرة حيث تراجعت العلاقات الاجتماعية – والثقافية والسياسية القائمة

على أساس المشروع الوطني والتماسك المجتمعي والعمل المنظم (الفصائلي والحزبي في إطار م.ت.ف. ، لحساب العشيرة والعائلة والحمولة، وما يعنيه ذلك من بروز قيم النفاق والتفكك الاجتماعي والانحطاط والفوضى والإحباط بديلاً لقيم التكامل والتضامن و المقاومة والتوحد في الوعي الوطني والاجتماعي .

٣- تراجع الحالة السياسية في مجتمعنا، فبعد أن خلقت انتفاضة شعبنا ١٩٨٧/ ١٩٩٣ ، عنوان المجتمع السياسي الفلسطيني، بفضل الدور التوحيدي الفعال لأطراف الحركة الوطنية مع جماهيرنا في إطار م.ت.ف . وشعارها التوحيدي المركزي في تلك المرحلة، نلاحظ تراجع هذا المجتمع السياسي خلال السنوات السبع الأخيرة، ليس لحساب تفعيل دور المجتمع المدني الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، وإنما لحساب مجتمع الفوضى والانفلاش والفساد والفجوات الاجتماعية الواسعة والبذخ والجرائم، المحكوم بصورة مركزية بيروقراطية فردية ساهمت – عبر ممارساتها – في هذا التراجع الذي أدى إلى تفكك الشعار التوحيدي – السياسي – الثقافي – المجتمعي، الناظم لحركة الجماهير، هذه الحالة غيبت من ذهنية جماهيرنا الشعبية، الإحساس العميق بمفهوم الدافعية الذاتية أو الحوافز الايجابية الوطنية العفوية ليحل محلها مفاهيم أو قيم الأنانية والمصالح الخاصة والمحسوبيات وغير ذلك من القيم الهابطة.

٤- في ظل تراجع المجتمع السياسي، والأفكار الوطنية والقومية التوحيدية، تعمق التباين الموضوعي في العلاقات الاجتماعية بين الضفة والقطاع، فالمعروف أنه رغم الطابع الريفي للضفة، فإن المسار التطوري بالمعنى الحضاري – الثقافي العام كان مميزاً – ولا يزال – عنه في قطاع غزة، وبفعل هذا المسار، تأسس في الضفة طوال الثلاثين عاماً الماضية العديد من المؤسسات والجامعات والجمعيات والنوادي، والعديد من الصحف والمجلات السياسية والثقافية والأنشطة الطوعية والمنظمة

ذات الطابع الديمقراطي المدني، في حين افتقر قطاع غزة الذي تسوده العلاقات الاجتماعية المدنية المتخلفة والمهمشة والرثة، لمثل هذه الأنشطة، ويعود ذلك كما يبدو إلى حالة الفقر المادي والمعاناة الحياتية التي عززت الفقر الثقافي والسياسي المدني بصورة شبه مطلقة، إذ لم يعرف القطاع إصدار جريدة أو مجلة سياسية أو ثقافية طوال فترة الاحتلال وإلى يومنا هذا، ويبدو ان العمل السياسي والمدني الجماهيري المنظم قد تعطل في القطاع لحساب تصاعد ظاهرة العمل المسلح الذي كان ظاهرة مميزة – إلى حد ما وفي مرحلة محدده – فيه انسجمت مع ظروفه الموضوعية .

هذا التباين الموضوعي في العلاقة بين الضفة والقطاع يتعمق اليوم في سياق مظاهر الهبوط بما قد يؤدي إلى خلق شكلين من الوعي السياسي والثقافي إلى جانب الاجتماعي في كل منهما ما لم نتدارك هذه المظاهر عبر العمل السياسي الطليعي المنظم والجماهيري المتجدد في وسائله وأدواته التنظيمية والفكرية، الحامل لبرنامج وطني ديمقراطي يعيد تفعيل الشعارات التوحيدية الناظمة لشعبنا في الوطن وأقطار اللجوء .

٥ – في هذه المرحلة يأخذ الشعار أو القول الثقافي باسم «زمن السلام» المفترض، عمومية مبرمجة وعميقة – بتراكمات بطيئة بالطبع – عبر شعارات الانفتاح في إطار السلطة الفلسطينية وبعض المنظمات غير الحكومية والتعاطي مع الواقع أو الزمن الجديد، وهي شعارات حلّت – في جزء من الذهنية الشعبية – محل شعارات الثقافة الوطنية، أو زمن ثقافة المقاومة، وأدواتها من الأغنية الشعبية، والصحيفة أو المنشور السري ومظاهر الاعتزاز بالتراث الشعبي والكفاحي ...الخ التي توازت مع دور فصائل وأحزاب الحركة الوطنية الفلسطينية في إطار م.ت.ف . التي قادت طوال ما يقرب من ثلاثين عاماً الفعل السياسي والنضالي والثقافي في مجتمعنا دون أي منازع.

٦ – في هذا المناخ السائد – في الخمسة عشر عاماً الأخيرة – كان من الطبيعي أن

تتواجد وتتراكم ثقافة الهبوط، لأسباب وعوامل متنوعة، يبرز من أهمها في تقديرنا، حالة السيطرة والخضوع التي تغلغلت في صفوف أبناء شعبنا إذ أن الثقافة الناتجة عن السيطرة والخضوع، الأبوي أو البطريركي أو الفردي الأوتوقراطي لا يمكن ان تكون ثقافة جماهيرية تنتج الوحدة والتماسك الداخلي، بل تنتج وتولد باستمرار مزيداً من الثقافة المأزومة .

في ضوء ما تقدم، كان من الطبيعي أن تتعرض الحياة الثقافية لحالة من الفوضى وتراجع الأهداف الثقافية الوطنية والقومية والإنسانية التقدمية لحساب الهبوط العام، والاختلال الواضح بين فروعها الجغرافية والاجتماعية في الضفة والقطاع يدلل على ذلك عدداً من المؤشرات :-

بلغ عدد المراكز الثقافية العاملة في الضفة والقطاع (٣٠٦) مركز عام ٢٠٠٧، وبلغت نسبة المراكز الثقافية العاملة في الضفة الغربية ٥ , ٧٦٪ أي ٢٣٤ مركز، تتركز في محافظتي نابلس والخليل، فيما بلغت عدد المراكز الثقافية العاملة في قطاع غزة ٧٢ مركز، وتتركز في محافظتي غزة ودير البلح[1]. وتتوزع حسب الحالة العملية كما يلي: ٢٢٧ مركزًا عاملًا و٧٩ مركزاً مغلقًا أو انه لم يقم بأية نشاطات خلال العام ٢٠٠٧. وبلغ عدد الزائرين للمراكز الثقافية ٢٦٩٠٦٠ زائر في الأراضي الفلسطينية، نسبة ٣ , ٦٧٪ منهم في الضفة الغربية و٧ , ٣٢٪ في قطاع غزة.

وتركزت نشاطات المراكز الثقافية العاملة خلال العام ٢٠٠٧ على عقد الندوات والمحاضرات والدورات العامة والعروض الفنية والمعارض. وتتوزع الأنشطة الثقافية المنعقدة في المراكز الثقافية كما يلي: ٣٦٣ ندوة، ٣٣٣ محاضرة، ١ , ٣٦٠ دورة عامة، ٥٣٦ عرضاً فنياً و١١١ معرضاً فنياً.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤشرات الرئيسية للثقافة ٢٠٠٧، الصفحة الالكترونية للجهاز.

وحول عدد الحضور للأنشطة الثقافية المنعقدة في المراكز الثقافية، فقد بينت النتائج أن الإقبال على العروض الفنية (١١٠,٠٨٨ مشاهداً) والدورات العامة (٧٢,٩٨٥مشاركًا) أكبر من المشاركة في المعارض الفنية (٤٢,٤٦٧ زائرًا) والندوات (٢٥,٦١٩ مشاركاً) والمحاضرات (١٧,٩٠١ مشاركًا)[1].

وفي تقديرنا فإن نسبة لا تقل عن ٩٠٪ من هذه الورش بعناوينها ومسمياتها والحضور المتكرر لنفس الشخوص فيها، نظمته المنظمات غير الحكومية أيضاً، لم تترك أثراً إيجابياً ملموساً بالنسبة للمستهدفين من هذه الورش والندوات، خاصة في الأرياف والمخيمات، والمناطق الفقيرة التي لا يمكن أن «يحك جلدها إلا ظفرها»، والتي لا يمكن أن يحس بمعاناتها ويناضل من أجل قضاياها إلا أولئك الذين اكتوت أجسادهم ونفوسهم بنار المعاناة عبر المعايشة والالتزام الحزبي والنضال الطوعي الاختياري دون أي ثمن أو مقابل مادي.

هناك العديد من المراكز البحثية في الضفة الغربية، وبعضها قدم أبحاثاً ودراسات موضوعية مميزة، مثل المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية «ماس»، إلى جانب مراكز أخرى مثل الملتقى الفكري العربي في القدس، ومركز دعم القطاع الخاص برام الله، ومؤسسة الدراسات المقدسة في القدس، والجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية (باسيا) في القدس، هذا عدا عن المراكز البحثية في الجامعات الفلسطينية، خاصة مركز أبحاث وبرنامج دراسات التنمية ومعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، وهي من أبرز الجامعات الفلسطينية وأكثرها فعالية في هذا الجانب، بعكس الجامعات الأخرى في الضفة والقطاع بشكل عام، التي لا يوجد فيها مراكز بحثية متخصصة وخاصة جامعة الأزهر التي مضى على تأسيسها أكثر من عشر سنوات، وفي تقديرنا فإن هذا

(1) المصدر نفسه.

الدور غير المؤثر – بالمعنى الإيجابي – للجامعات في بلادنا سواء بالنسبة لتفعيل الحياة الفكرية والتنوير من جهة، وعجز معظمها عن الإسهام الريادي في إنتاج المعرفة وتعميم الثقافة الوطنية والعلمية العقلانية من جهة أخرى، يعود في أحد أهم أسبابه إلى طبيعة نظام السيطرة المطلقة في السلطة الفلسطينية وما يستند إليه من مقومات أو أجهزة أقرب إلى الولاء الفردي والإستزلام بعيداً عن شكل وجوهر العمل المؤسسي الديمقراطي المطلوب من جهة، وأكثر بعداً عن البرمجة والبحث والإدارة الصحيحة والمنهجية العلمية، وفي مثل هذه الأوضاع المحكومة بثقافة السيطرة والخضوع، تتضاءل الفرص أمام أصحاب الرؤى الموضوعية من الأكاديميين والمثقفين الروّاد، لحساب مجموعة المصالح الشخصية من بعض الأكاديميين الذين وجدوا في رموز السيطرة وثقافتها مجالاً رحباً لتجديد إنتاج الثقافة المأزومة توافقاً مع مصالحهم المادية الأنانية الضيقة .

٣ـ الصحف والمجلات :

بلغت عدد الصحف المرخصة في الأراضي الفلسطينية ١٥ صحيفة عام ٢٠٠٧، منها ٩ صحف في الضفة الغربية و٦ تصدر في غزة ونلاحظ بان ٦ , ٦٣٪ من الصحف العاملة تصدر في الضفة الغربية و٤ , ٣٦٪ تصدر في قطاع غزة. وتتوزع حسب الحالة العملية كما يلي: ١١ عاملة و٤ متوقفة عن الصدور. وحول توزيع الصحف العاملة حسب دورية الصدور، فقد بيَّنت النتائج أن هناك ٤ صحف تصدر يوميًا و٣ صحف تصدر شهرياً وصحيفة واحدة تصدر مرة كل أسبوعين [1].

من ناحية أخرى بلغ عدد المجلات المرخصة في العام ٢٠٠٧ في الأراضي الفلسطينية ١٥ مجلة، منها ١١ مجلة في الضفة الغربية و٤ مجلات في قطاع

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المؤشرات الرئيسية للثقافة ٢٠٠٧**، الصفحة الإلكترونية للجهاز.

غزة. وتتوزع حسب الحالة العملية كما يلي: ٦ عاملة و٩ غير عاملة أو متوقفة عن الصدور. وتتركز المجلات العاملة في الضفة الغربية، حيث أن جميع المجلات العاملة تصدر في الضفة الغربية وتتركز في محافظة رام الله والبيرة ومحافظة القدس.

وحول توزيع المجلات العاملة حسب دورية الصدور، فقد أظهرت النتائج أن معظم المجلات تصدر فصلياً (٣ مجلات) أو شهرياً (٣ مجلات). وقد بلغ عدد النسخ المطبوعة خلال العام ٢٠٠٧ حوالي ٤٥٠ ,٢٢٣ نسخة[١].

وتشير معطيات مسح الثقافة الأسري ٢٠٠٩ إلى أن ١ ,٣٢٪ من الأسر الفلسطينية يحصلون على الصحف اليومية (بواقع ١ ,٣٥٪ في الضفة الغربية، و٢ ,٢٦٪ في قطاع غزة، كذلك بلغت نسبة الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) الذين يطالعون الصحف اليومية ٥ ,٣١٪ في المجتمع الفلسطيني (بواقع ٧ ,٣٨٪ في الضفة الغربية، و ١٩٪ في قطاع غزة[٢].

٤ـ الإذاعة والتلفزيون :

عمل في الأراضي الفلسطينية ٣٨ محطة إذاعية محلية خلال العام ٢٠٠٧ ، وإذاعة واحدة رسمية (صوت فلسطين). وتتوزع حسب الوضع الدستوري لها كما يلي: محطة واحدة حكومية و٣٨ محطات تجارية.

وعدا عن محطة تلفزيون فلسطين (الأرضية ، والفضائية)، الذي أصبح يبث من مدينة رام الله بعد الانقسام وبعد سيطرة حركة حماس على استوديوهاتها في غزة وفضائية الأقصى التي تبث من غزة، فقد بلغت عدد محطات التلفزيون المحلية ٣٢ محطة محلية صغيرة حتى عام ٢٠٠٧ [٣]، وجميعها تجارية موجودة في الضفة الغربية

(1) المرجع نفسه .

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٩. مسح الثقافة الأسري ٢٠٠٩، رام الله.

(3) المرجع نفسه.

ولا يوجد أي محطة تلفزيونية محلية في قطاع غزة.

أما بالنسبة للفضائيات فإن ٨٠٪ من الأسر الفلسطينية يفضلون قنوات الجزيرة والعربية والمنار بنسب متفاوتة، بينما نسبة الذين يشاهدون محطة فلسطين الفضائية بشكل دائم ومستمر زادت من ١٪ عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٣,٢٥٪ عام ٢٠٠٩ على أثر التطور الفني والإعلامي في الفضائية الفلسطينية مؤخراً، وفي هذا السياق فإن أكثر من ٥٠٪ من الأسر التي تمتلك تلفازاً في الضفة والقطاع، تقتني لاقطاً فضائياً.

٥ـ المكتبات والحاسوب والمسارح والنوادي الرياضية:

تلعب المكتبات العامة في الأراضي الفلسطينية دورا رياديا في إثراء الحياة الثقافية من خلال توفير المصدر الأول للمعرفة وهو الكتاب، غير أن تلك المكتبات تعاني بشكل عام من عدة مشاكل وعوائق تحد من دورها أبرزها عدم القدرة على مواكبة الجديد في حركة النشر العالمية بسبب ضعف الموازنات المخصصة لشراء الكتب بالإضافة إلى صعوبات التنقل المفروضة على الأراضي الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية ما يشكل معضلة في استيراد الكتب.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٩ فإن ٣,٢٠٪ من الأسر الفلسطينية لديها مكتبة منزلية، بواقع ١,٢٢٪ في الضفة الغربية و٨,١٦٪ في قطاع غزة فيما بلغت نسبة الأفراد المنتسبين لمكتبات عامة في الأراضي الفلسطينية ٣,٣٪ بواقع ٢,٤٪ في الضفة العربية، و ٩,١٪ في قطاع غزة[1]، والمفارقة – من وجهة نظرنا – بالنسبة للأنشطة الثقافية البيتية فإننا نقدر أن نسبة تداول الأحاديث القديمة والأساطير تصل إلى أكثر من ٥٠٪ من الأسر في الضفة والقطاع. أما بالنسبة لمكتبات الأطفال التي تشرف عليها وزارة الثقافة، فلا تتجاوز ٥٧ مكتبة، ٧٠٪ منها موجود في الضفة الغربية.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام ٢٠٠٩**، ص٣١.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء بلغت عدد المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية ٢٢٧ مؤسسة عام ٢٠٠٧، فيما بلغت عدد المتاحف المرخصة في الأراضي الفلسطينية ٦ متاحف عام ٢٠٠٧ فيما كانت ٨ متاحف عام ٢٠٠٦، كما بلغت عدد المسارح المرخصة ٨ مسارح في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٧ ، فيما بلغ عدد دور السينما اثنتان[1]. وبلغت نسبة الأفراد المنتسبين لمؤسسات ثقافية ٩,٣٪ في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٨. فيما بلغت نسبة الأفراد ١٠ سنوات فأكثر الذين يقرؤون الكتب ٦١٪، والذين يستخدمون الانترنت ٣,٣٢٪ عام ٢٠٠٩.

أظهرت نتائج مسح الثقافة الأسري لعام ٢٠٠٩ أن نسبة الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) الذين يشاهدون التلفزيون قد بلغت ٥,٩٢٪ (بواقع ٠,٩٥٪ في الضفة الغربية و٠,٨٨٪ في قطاع غزة. وقد تبين أن ٣,٢٥٪ من الأسر التي لديها تلفزيون تشاهد تلفزيون فلسطين دائماً وبشكل يومي (أي أنه من بين كل أربع أسر في الأراضي الفلسطينية لديها تلفزيون هناك أسرة واحدة تشاهد تلفزيون فلسطين بشكل دائم ويومي)، بواقع ٢,٢٥٪ في الضفة الغربية و٦,٢٥٪ في قطاع غزة، كما أن ٨,٦٠٪ من الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) يستمعون لصوت فلسطين (أي أنه من بين كل ٥ أفراد هناك ٣ أفراد يستمعون لصوت فلسطين)، بواقع ٧,٦١٪ للذكور و٩,٥٩٪ للإناث.

بلغت نسبة الأسر التي تراقب نوع برامج التلفزيون التي يشاهدها أطفالهم ٩,٩٣٪ في عام ٢٠٠٩ (أي انه من بين كل ١٠٠ أسرة هناك ٩٤ أسر تراقب نوع برامج التلفزيون التي يشاهدها أطفالها الذين أعمارهم ٥-١٧ سنة)، بواقع ٦,٩٣٪ في الضفة الغربية و٥,٩٤٪ في قطاع غزة. كما بلغت نسبة الأسر التي تقوم

(١)الجهاز المركزي للإحصاء، فلسطين في أرقام، ص٣٣.

بضبط عدد ساعات استخدام الحاسوب اليومية لأطفالهم الذين أعمارهم ٥-١٧ سنة) ٩ , ٦٩٪، بواقع ٩ , ٧٥٪ في الضفة الغربية و٣ , ٦٠٪ في قطاع غزة.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد ارتفعت نسبة الأسر الفلسطينية التي تمتلك جهاز حاسوب من ٤ , ٢٦٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٢ , ٤٩٪ عام ٢٠٠٩ (١ , ٥١٪ في الضفة الغربية، و٦ , ٤٥٪ في قطاع غزة)، كما ازدادت نسبة الأسر المربوطة بخدمة الانترنت من ٢ , ٩٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٥ , ٢٨٪ عام ٢٠٠٩ (٢ , ٢٧٪ في الضفة الغربية، ٩ , ٣٠٪ في قطاع غزة)[1].

أظهرت بيانات مسح الثقافة الأسري في عام ٢٠٠٩ أن ١ , ٥٧٪ من الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) يستخدمون الحاسوب، أي أنه من كل ١٠٠ فرد أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر في الأراضي الفلسطينية يوجد ٥٧ فرد يستخدمون الحاسوب (بواقع ٣ , ٥٧٪ في الضفة الغربية، و٨ , ٥٦٪ في قطاع غزة)، فيما أشارت النتائج إلى أن ٣ , ٣٢٪ من الأفراد يستخدمون الانترنت وتتفاوت هذه النسبة بين الذكور والإناث (حيث بلغت ٢ , ٣٨٪ للذكور، و٢ , ٢٦٪ للإناث).

كما أظهرت نتائج مسح الثقافة الأسري ٢٠٠٩ ، أن ٩ , ٦٪ من الأفراد ١٠ سنوات فأكثر منتسبون لنادي رياضي، أي انه من بين كل ١٠٠ فرد أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر في الأراضي الفلسطينية هناك ٧ أفراد منتسبون لنادي رياضي وان ٣ , ٤٪ من الأفراد منتسبون لجمعيات خيرية، أي انه من بين كل ١٠٠ فرد أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر في الأراضي الفلسطينية هناك ٤ أفراد منتسبون لجمعيات خيرية، وأن ٦ , ٤٪ من الأفراد منتسبون لاتحاد أو نقابة . كما أشارت نتائج المسح إلى أن ٣ , ٣٪ من الأفراد منتسبون لمكتبة عامة وان ٥ , ٣٪ من الأفراد منتسبون لحزب

(١)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة إحصائية خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الثانية والستين لنكبة فلسطين، آيار/ مايو ٢٠١٠. ص٨.

سياسي، بينهم ٣٪ من الأفراد منتسبون لنواد ثقافية.

هذه هي الصورة العامة، للمشهد الثقافي، وهي صورة تتراكم فيها البيانات والأرقام الكمية التي لا تعني بالضرورة وجود التوازن الفعلي بين المعطيات الكمية والحالة أو التأثير النوعي لكل منها، إذ أن حصيلة التأثير النوعي – في تقديرنا – اتسمت بالإرباك والعمومية وضعف المشاركة سواء في المكتبات أو النوادي والمراكز الثقافية ، في سياق استمرار حالة الهبوط الاجتماعي والسياسي الذي لا يمكن أن تنتج إلا مزيداً من الحالة الثقافية الهابطة المتناسبة مع معطياته، ولكن بالرغم من كل هذا المناخ الذي يلف الوضع الثقافي، ورغم العديد من المحاولات، فإن حركة التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني لا تزال غير قادرة على بلورة وجودها بصورة مكشوفة وواضحة على صعيد الثقافة الشعبية بالذات، من ناحية أخرى، فلا بد من أن نشير إلى أن هذه الحالة الثقافية الهابطة لا تقتصر في أسبابها عند ممارسات السلطة السياسية الاجتماعية وغيرها فحسب، ذلك لأن تطور ظاهرة انبعاث الحركات السياسية الدينية التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين في بلادنا، كما في البلدان العربية، يجعلنا نتوقف أمام هذه الظاهرة من الانبعاث الواسع والقوي لما أصبح يُعرف بالإسلام السياسي، التي يمكن تلمس نشاطها عبر الحركات والتيارات الدينية في معظم الأطر والدوائر الثقافية في الجمعيات والمكتبات والنوادي والمراكز الثقافية والمسارح ...إلخ، حيث تجاوزت هذه الحركات والتيارات الدينية الحديث عن مجرد رفض الأطر الحياتية القائمة، إلى محاولة صياغة مشروعات ونماذج دينية سلفية محافظة بديلة، ومغايرة أو نقيضة لنمط الحياة السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية العصرية الحديثة، تحت عنوان الثورة باسم الإسلام من أجل إقامة حكومة إسلامية وفق نموذج الإمبراطورية العثمانية الغابر الذي كان أحد أهم أسباب القهر والاستعباد والانحطاط والجهل

والتخلف والتبعية التي عاشتها شعوبنا العربية طوال أكثر من أربعمائة عام، والغريب أنه رغم تعدد هذه الحركات والجماعات والتيارات ورغم تفاوت برامجها وأساليبها في العمل السياسي والعام، فإنها تنطوي بصورة جماعية على وحدة الهدف والغاية من أجل إقامة دولة «الخلافة الإسلامية» التي لا تملك أي آفاق أو مقومات من الناحية الموضوعية ارتباطاً بعملية تطور المجتمع العربي صعوداً نحو العصرنة والحداثة، ذلك لأن ظهور الحركة الإسلامية وتطورها وانبعاثها كان بسبب ثلاثة عوامل حددها المفكر العربي سمير أمين[1] كما يلي :

١) تفاقم الهيمنة الرأسمالية الغربية المادية والفكرية وتحكمها بمصير مجتمعاتنا .

٢) تحلل الفكرة الوطنية القومية وانهيار الدولة كإطار للعمل السياسي الموحد وتحولها إلى أداة قهر اجتماعي ومركز تنظيم للمصالح الطبقية الضيقة .

٣) الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي انعكست في صورة تدهور مطلق في مستويات معيشة الطبقات الشعبية .

إذن، لولا هذا المناخ المأزوم والمهزوم، على الصعيد العربي، لما أتيح لظاهرة بعث الإسلام السياسي والحركات السياسية الدينية من الانتشار والتوسع بهذه الصورة الكمية في أوساط الجماهير الفقيرة، ويعود ذلك لأسباب موضوعية، إذ أن هذه الجماهير العفوية طالما أنها لم تجد طريق تحررها الوطني/ القومي والاجتماعي، فإنها – في أجواء ومناخات الهزيمة- ستتمسك بالدين كما لو كان الشكل الظاهر أو الإطار لتحقيق أهدافها أو حاجاتها الفعلية، ويتجسد هذا بشكل خاص – في الظروف العربية الراهنة – في أوساط شعبنا الفلسطيني وكافة الشعوب العربية بنسب متفاوتة، وإذا كنا لا نهدف إطلاقاً إلغاء ذلك التمسك الشعبي العفوي بالدين، إلا أننا سنستمر في النضال الوطني – الديمقراطي من أجل إيجاد وتفعيل

(1)كتاب حوار الدولة و الدين ، سمير أمين ، و برهان غليون.

المدخل الواقعي العقلاني لتحقيق العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية للجماهير وفق قواعد التعددية والديمقراطية الاجتماعية والسياسية ومفاهيمها الأساسية التي تقوم على أن الديمقراطية تفترض إلغاء جميع المطلقات وإحلال مطلق وحيد محلها ، هو حرية الفكر في جميع الميادين، فالديمقراطية ليست سوى أداة لتحرير الذهن من الأحكام المسبقة، وبالتالي فإن العلمانية تتجلى هنا كشرط لا مفر منه، بالترافق مع الديمقراطية، وهذه العلمانية تفترض فصل شؤون الدين كعقيدة فردية عن شؤون المجتمع دون التعرض لحرية ممارسة الشعائر الدينية من جهة، ولا تسعى إلى إثارة التناقض بين الرؤية العقلانية التنويرية الديمقراطية، وبين الرؤية و التيارات الدينية من جهة أخرى، ذلك لأن أي تناقض بينهما يجب أن نسعى دوماً إلى حله أو إلغائه على أرضية الفكر والحوار .

وفي كل الأحوال، ستبقى «أزمة الثقافة الفلسطينية» ماثلة في الذهن والواقع، ما لم نسارع إلى التعامل مع حاضر ومستقبل هذه الأزمة في سياق الثقافة العربية و كجزء من مكوناتها، ففي هذا التوجه تكمن ضمانات استمرارية الثقافة الفلسطينية كخصوصية تتفاعل في جوهرها مع إطارها العام الثقافي في الوطن العربي .

يبقى أن نشير إلى ان طموحاتنا كقوى يسارية، بالمعنى الثقافي أو السياسي، للمشروع العربي، ستنتهي إلى سراب ما لم يتعامل المثقفين الديمقراطيين العرب، مع الحقبة الراهنة، أو الموجة الثالثة، من تطور البشرية، التي بدأت مفاعيلها منذ العقد السابع من القرن العشرين، وما تمثله هذه الحقبة الجديدة من قفزات هائلة للبشرية، ومن فوران اجتماعي عالمي بفعل آليات العولمة وأدواتها التي يسعى القائمون على إدارتها إلى أن تصبح «روح هذا الزمن في مجتمع المعلومات في القرن الحادي والعشرين» فهل ستفرض علينا هذه العولمة بعداً ثقافياً نتعاطى معه بالإكراه أو بالقدر الذي يحدده لنا أصحابها ؟ أم نبدأ في شق مجرى المعرفة و التفكير في هذا

البعد الثقافي الجديد، وفق رؤية عربية تسعى للخروج من المأزق الحالي؟ هذا هو المخرج، الذي يتطلب تحققه توحيد الجهود الثقافية العلمية العربية. في إطار رؤية سياسية ديمقراطية موحدة، تستجيب لمعطيات العصر، وتشكل أرضية ننطلق منها على طريق الحضارة البشرية المعاصرة، مشاركين في الإبداع العلمي، لا عبيداً لأدواته .

جدول رقم (٦-١)

المحطات التلفزيونية المحلية العاملة في فلسطين

اسم المحطة	
تلفزيون فلسطين- رام الله	تلفزيون فلسطين- غزة
محطة التلفزيون المركزي-جنين	محطة تلفزيون فرح- جنين
محطة تلفزيون بلدنا- قلقيلية	محطة تفلزيون قلقيلية- قلقيلية
محطة تلفزيون البلاد- طولكرم	محطة تلفزيون السلام- طولكرم
محطة الفجر الجديد- طولكرم	محطة التلفزيون المركزي- طولكرم
محطة تلفزيون اسيا- نابلس	محطة تلفزيون اطلس- نابلس
محطة تلفزيون افاق- نابلس	محطة بيس «المنير»- نابلس
محطة تلفزيون جاما-نابلس	محطة تلفزيون الجلاء-نابلس
محطة تلفزيون السنابل-نابلس	محطة تلفزيون نابلس- نابلس
محطة تلفزيون قصر النيل-عسكر-نابلس	محطة تلفزيون سلفيت- سلفيت
محطة وتلفزيون راديو العرب- رام الله	محطة تلفزيون الشرق- رام الله
محطة تلفزيون وطن- رام الله	محطة تلفزيون القدس التربوي- البيرة
محطة تلفزيون الأمل - الخليل	محطة تلفزيون المجد - الخليل
محطة تلفزيون الخليل - الخليل	محطة تلفزيون المستقبل- الخليل
محطة تلفزيون بيت لحم- بيت لحم	محطة تلفزيون المهد - بيت لحم
محطة تلفزيون الرعاة- بيت لحم	

جدول رقم (٦-٢)

المحطات التلفزيونية المحلية العاملة في فلسطين

المحطات الإذاعية	
هيئة الإذاعة الفلسطينية - رام الله	إذاعة صوت الحب والسلام- رام الله
إذاعة أمواج - رام الله	راديو الوان
إذاعة راديو طريق المحبة - نابلس	صوت الشباب
إذاعة صوت الأحلام - جنين	صوت العمال
هيئة الإذاعة الفلسطينية - غزة	راديو المنار
إذاعة صوت فلسطين - غزة	غزة FM
اذاعة القرآن الكريم	اذاعة صوت الأقصى
صوت الحرية	صوت فلسطين البرنامج الثاني

جدول رقم (٦-٣)

المحطات الفضائية العاملة في فلسطين

المحطات الفضائية العاملة	
المحطات الفضائية العاملة في فلسطين	قناة النيل - القدس
قناة فلسطين الفضائية- غزة	قناة تلفزيون ANN- القدس
قناة فلسطين الفضائية - رام الله	قناة تلفزيون دبي - القدس
قناة عمان - القدس	قناة تلفزيون مصر - القدس
قناة أبو ظبي - القدس	قناة تلفزيون الجزيرة - رام الله
قناة تلفزيون الكويت - القدس	قناة تلفزيون قطر - رام الله
قناة تلفزيون الشرق الأوسط - القدس	قناة تلفزيون السعودية - القدس

جدول رقم (٦-٤)

المحطات الاذاعية العاملة في فلسطين

المحطات الإذاعية	
المحطات الفضائية العاملة في فلسطين	قناة النيل – القدس
قناة فلسطين الفضائية- غزة	قناة تلفزيون ANN- القدس
قناة فلسطين الفضائية – رام الله	قناة تلفزيون دبي – القدس
قناة عمان – القدس	قناة تلفزيون مصر – القدس
قناة أبو ظبي – القدس	قناة تلفزيون الجزيرة – رام الله
قناة تلفزيون الكويت – القدس	قناة تلفزيون قطر – رام الله
قناة تلفزيون الشرق الأوسط – القدس	قناة تلفزيون السعودية – القدس

جدول رقم (٦-٥)

الصحف المحلية الصادرة في فلسطين

الصحف المحلية الصادرة في فلسطين	
وكالة الأنباء الفلسطينية / وفا	صحيفة جنين – جنين
صحيفة الأيام اليومية – رام الله	صحيفة الطريق – جنين
صحيفة الحياة الجديدة اليومية – رام الله	صحيفة الحقيقة – غزة
صحيفة القدس اليومية – القدس	صحيفة الاستقلال الأسبوعية- غزة
صحيفة المستقبل -أريحا	صحيفة الرسالة الأسبوعية – غزة
صحيفة الوطن الأسبوعية – غزة	صحيفة المسار – رام الله
صحيفة جروزاليم تايمز – القدس	صحيفة الكرامة
صحيفة المنار الأسبوعية – القدس	الوسطي
مجلة حوار	